

بسم الله الرحمن الرحيم

نقد لطريقة الجرد الدوري

د ظاهر شاهر القشي (استاذ المحاسبة المشارك)
قسم المحاسبة - كلية العلوم الادارية والمالية
جامعة اربد الاهلية
المدقق، العدد ٩١-٩٢ كانون أول ٢٠١١، الاردن

قبل المضي بالقاء الضوء على طريقتي الجرد الدوري والمستمر أود انوه بأن معايير المحاسبة الدولية لم تشر لاي من هذه الطرق ضمن اي معيار ولم تجعل اي منها خيار او الزاما لتطبيقه، فقد اشار معيار المحاسبه الدولي رقم ٢ ووضح هدفه بالتالي: "الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للمخزون تحت نظام التكلفة التاريخية. ان المسألة الرئيسية في محاسبة المخزون هي مبلغ التكلفة الذي يجب ان يعترف به كأصل ويدرج في الميزانية العمومية ويرحل حتى يتم الاعتراف بالايرادات المرتبطه به". ويوفر هذا المعيار ارشادات عملية لتحديد التكلفة والاعتراف اللاحق به كمصروف. بما في ذلك اي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. كما يوفر ايضا ارشادات عن صيغ التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون"

واستند بنقاشي على الفقرتين التاليتين اللاتي وردتا بمعيار رقم ٢: **الفقرة الاولى:** يتضمن المخزون البضاعة المشتراة والمحتفظ بها لغرض البيع وتشمل، على سبيل المثال المخزون التي يشتريها تاجر التجزئة ويحتفظ بها لغرض البيع، أو الأراضي والممتلكات الأخرى التي يحتفظ بها لغرض البيع، كما يتضمن المخزون البضاعة تامة الصنع، بضاعة تحت التشغيل والمواد واللوازم المنتظر استخدامها في الإنتاج. في حالة منشآت الخدمات يتمثل المخزون في تكاليف الخدمة، حسب، واما **الفقرة الثانية:** الاعتراف بالمخزون كمصروف: عند بيع المخزون فإن القيمة المدرجة للمخزون تعتبر مصروفا في الفترة التي يتحقق خلالها الإيراد المتعلق به، إن تخفيض قيمة المخزون لصافي القيمة التحصيلية، وكافة خسائر المخزون تعتبر مصاريفا تخص الفترة التي حدث خلالها التخفيض أو الخسارة، أما بالنسبة لإلغاء أي تخفيض نشأ عن زيادة في صافي القيمة التحصيلية فيجب الاعتراف

به كتخفيض لمبلغ المخزون المعترف به كمصروف في الفترة التي حصل فيها الإلغاء. ينتج عن إجراء الاعتراف بالتكلفة المدرجة للمخزون المباع كمصروف، مقابلة التكاليف بالإيرادات

قبل المضي بنقاش الجدل القائم حول الجرد المستمر والجرد الدوري بالضرورة التعرف على مفهوم كل منهما والذي يمكن تلخيصه بالتالي:

نظام الجرد المستمر: في ظل هذا النظام يتم تسجيل تغيرات المخزون في حساب المخزون بصفة مستمرة. حيث تسجل كل المشتريات والمبيعات مباشرة في حساب المخزون عند حدوثها. وتتمثل ملامح النظام هذا فيما يلي:

١ - يتم تسجيل المشتريات بالجانب المدين لحساب المخزون بدل الجانب المدين لحساب المشتريات.

٢ - تسجيل مصروفات نقل المشتريات، المردودات والمسموحات والخصومات في حساب المخزون بدل من تسجيلها في حسابات مستقلة.

٣ - يعترف بتكلفة البضاعة المباعة لكل عملية بيع على حده عن طريق التسجيل بالجانب المدين من حساب تكلفة البضاعة المباعة والجانب الدائن من حساب المخزون.

٤ - يمثل حساب المخزون حساب مراقبة يدعمه استاذ فرعي لسجلات المخزون الفردية

نظام الجرد الدوري:

في ظل نظام الجرد الدوري، يتم تحديد كمية المخزون بصفة دورية فقط. ويتم تسجيل عملية اقتناء المخزون خلال الفترة المحاسبية بالجانب المدين من حساب المشتريات. وتضاف جملة حساب المشتريات في نهاية الفترة المحاسبية الى تكلفة مخزون اول الفترة لتحديد التكلفة الاجمالية للبضاعة المتاحة للبيع خلال الفترة. وي طرح مخزون آخر الفترة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع لحساب تكلفة البضاعة المباعة.

اذا اين المشكلة؟

قبل ان ابدى تعليقي أود ان أشير للاسباب التي دعت الشركات لاستخدام طريقة الجرد الدوري، رغم عيوبها الكثيرة، والتي يمكن تلخيصها بسبب وحيد متمثل بمحدد التكلفة والمنفعة، فقد كان بالسابق من الاستحالة على الشركات وخصوصا الصغيرة ومتوسطة الحجم وحتى الكبيرة منها من تحمل تكلفة تطبيق طريقة الجرد المستمر، حيث ان تكلفة الطريقة اعلى من منفعتها. ومن يتمن بالمستوى الثالث للطار النظري للمحاسبة (مفاهيم القياس

والاعتراف) يجد بانه يجب على الشركات الالتزام التام بفروض ومبادئ المحاسبة، ويمكن تجاوز بعضها او اختيار طرق مغايرة في حالة وجود محدد يحول دون ذلك. وقد اختارت الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبعض الشركات الكبيرة وخصوصا تلك التي تتاجر ببضاعة متعددة الاصناف وهامش ربحا ضئيل استخدام طريقة الجرد الدوري، لان عملية تسجيل المخزون وفقا لطريقة الجرد المستمر مكلفة وليس من المعقول عند شراء او بيع سلعه بسيطة ادخالها واخراجها لحساب المخزون، حيث ان تكلفة الطاقم الاداري ليقوم بذلك سيكون اعلى من هامش الربح.

وانا لا انكر بأن السبب الذي دعى تلك المؤسسات لاستخدام الجرد الدوري كان مبررا فيما سبق، ولكن ان استطعنا ان نتجاوز محدد التكلفة والمنفعة، فاعتقد ان المبرر سوف ينتهي، وبالسابق في ظل النظام المحاسبي اليدوي، كان من الصعب استخدام الجرد المستمر، ولكن الان وفي ظل البرمجيات المحاسبية المتعدده، وضمن تكلفتها البسيطة تستطيع كل الشركات وبغض النظر عن حجمها استخدام طريقة الجرد المستمر.

أعتقد بأنه آن الاوان لالغاء طريقة الجرد الدوري، بل ومنع استخدامها ان امكن ذلك، فهذه الطريقة لا تتماشى مع مفاهيم المحاسبة، واعتقد ان الشركة التي لا تزال تستخدمها ترتكب مخالفة وخطأ محاسبي لا يمكن الاستهانه به، وقد يقول البعض "خطأ محاسبي" كلمة كبيرة وخصوصا انه لا منع من استخدام هذه الطريقة من قبل اي جهة مهنية، وهنا اود ان اذكر ان الشفافية والمصادقية هي المغزى في اعداد القوائم المالية وبالتالي ان كان هناك ابتعاد عنهما فيكون هذا خطأ كبير، وليس الاصل من استخدام الطرق او البدائل المحاسبية للتلاعب او تخفيف كاهل الشركة بل الاصل بالموضوع منها ان نختار الانسب منها لاضفاء الشفافية والمصادقية على بيانات الشركة المالية.

وسؤالي للقائمين على الشركات التي لا تزال تستخدم طريقة الجرد الدوري، ما الذي يمنعكم من استخدام طريقة الجرد المستمر؟ وخصوصا في ظل توفر برمجيات محاسبية تستطيع ان تواكب طريقة الجرد المستمر بتكلفة متدنية ولكن منفعتها عالية، أين هي المنفعة؟ سؤال قد يطرحه البعض.

اجيب على السؤال بمنتهى البساطة، فعملية الجرد الدوري قد تكبد الشركة خسائر لا يستهان بها، نعم خسائر لا يستهان بها وخصوصا ان عملية الجرد وكما هي مسماه دورية، ولو افترضنا هناك فقدان للمخزون لاي سبب كان بين فترة الجرد، وان هامش ربح البضاعة ضئيل، فاي فقد بسيط بالبضاعة يضيع هامش الربح ويتفاقمه تتفاقم

الخصائر، اما طريقة الجرد المستمر تجعل عملية الرقابة عالية جدا وتدارك اي فقدان للمخزون يكون سريع جدا وقبل تفاقم عملية فقدان.

والامر الاخير والاهم الذي اود ان اطرحه، ان عملية الجرد الدوري لا يتوافر بها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فدرجة الثقة بها متدنية جدا وملاءمتها معدومة تماما، والاولى ان نسعى الى استخدام طريقة الجرد المستمر فقط لا غير حيث انها طريقة موثوقة وملاءمة جدا.

دوما كنت اشبه الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية بالدستور وأقول لو اثبت ان معيار او طريقة تخالف ذلك الدستور فالافضل ان نضرب بها عرض الحائط، وانا ادعو كل من لا يزال يستخدم طريقة الجرد الدوري ان يضرب بها عرض الحائط الى غير رجعة.

قد يجد البعض افكاري غريبة واحيانا عجيبة، ولكن اجمل ما في علم المحاسبة انه علم جميل ومبدع يجعل صاحبه في كثير من الاحيان يعتمد في تفكيره على الخطوة الاولى التي تعلمها في اول يوم دراسة والتمثلة في اول خطوة في الدورة المحاسبية وهي تحليل العمليات والاحداث، ودوما اذكر نصيحة استاذي لي الاستاذ الدكتور نعيم دهمش رحمه الله حين قال "ان المحاسبة بشكلها الجوهري تعتمد على تسجيل الحدث كما حدث وعندما حدث، فان كان هناك مبررا منطقي للابتعاد عن هذه الالية فلا مانع، والا يكون تسجيل الحدث خاطيء".

فهل استخدام طريقة الجرد الدوري يتم من خلالها تسجيل الحدث (شراء البضاعة) كما حدث (في حساب المخزون)؟ بالطبع لا فتسجيل الحدث يتم تجاوزه ويسجل في (حساب المشتريات)، وهل عندما حدث؟ بالطبع لا وخصوصا عندما نقوم بعمل قيود في نهاية العام لتعديل خطأ تسجيل الحدث (قيد اقفال بضاعة بداية المدة في الدخل، وقيد اثبات بضاعة نهاية المدة في الدخل)، فكيف يظهر في الدخل حسابات حقيقية (بضاعة بداية وبضاعة نهاية المدة)؟ هل هذا المنطق مقبول الان؟ وخصوصا مع توفر امكانية استخدام طريقة الجرد المستمر وبتكلفة اقل كثيرا من المنفعة؟؟؟؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته